



٥٤٧ لسنة 2023

الترتيب رقم 2023/06 (11)

معالي الأخوات والأخوة رؤساء الدوائر الحكومية حفظهم الله

### الموضوع: مشروع نظام التعامل في البورصات الأجنبية

تهدىكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء لطيب تحياتها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على مناقشات مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية رقم (18/204) المنعقدة بتاريخ 2023/05/02م، فقد تقرر إحالة مشروع نظام التعامل في البورصات الأجنبية إلى مفاتيكم للدراسة وإبداء الملاحظات، شهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني في جلسة مقبلة.

نرجو التكرم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما يطبقه خلال ثلاثة أسابيع من تاريخه، علماً أن مشروع النظام مرافق في ملف الجلسة.

والمضلعوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



صديقي نيوز

مسئدة، دولة رئيس الوزراء حفظه الله



قرار مجلس كورنر رقم ( ) لسنة 2023  
بمطابق للتداول في البورصات الأجنبية

مجلس كورنر

استناداً إلى أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2000 وتعديلاته، ولا سيما المادة (70) منه،  
وإثر القرار رقم 17 لسنة 2009 بشأن التداول في البورصات الأجنبية، ولا سيما أحكام المادة (8) منه،  
وبعد الاطلاع على قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004،  
والقرار هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 وتعديلاته،  
والقرار رقم 39 لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،  
والقرار رقم 15 لسنة 2017 بشأن المشتقات المالية،  
وبناء على تشجيع هيئة سوق رأس المال  
وبناء على الصلاحيات الممنوحة لها قانوناً  
وتدقيقاً للشفافية المتبادر،

أصدرت النظام الآتي:

مادة (1)

تعريف

- 1- يكون للتداول والمعايير الواردة في هذا النظام المعدل المخصصة لها أثناء، ما لا يقل عن الفترة على خلاف بقية:
- الهيئة: هيئة سوق رأس المال.
  - البورصة الأجنبية: كل سوق مالي خارج لوامس دولة فلسطين يتم التداول فيه والأوراق المالية، على اختلاف أنواعها، أو المشتقات المالية، أو المشتقات المالية، أو أي منتج، أو مشتقات، أو أية أدوات مالية أخرى.
  - شركة الوساطة الأجنبية: شركة مسجلة مسبقاً وبمقتضى من الجهات المختصة في دولها الأم خارج فلسطين.
  - الشخص: كل شخص طبيعي أو اعتباري.
  - التداول: البيع والشراء في البورصة الأجنبية من قبل الشخص الطبيعي، أو من خلال الوكيلات.
  - قائمة التداول: قائمة التداول التي يتم تداول الأوراق المالية فيها.
  - العميل: كل شخص طبيعي أو اعتباري، أو شركة الوساطة الأجنبية لتلقيه، وليس له كل مدافع الأوراق المالية.
  - قائمة التداول: في البورصة الأجنبية يوافق عليه إرفاقه المالية المحددة.
  - قائمة التداول: قائمة التداول التي يتم تداول الأوراق المالية فيها.
  - قائمة التداول: قائمة التداول التي يتم تداول الأوراق المالية فيها.
  - قائمة التداول: قائمة التداول التي يتم تداول الأوراق المالية فيها.
  - قائمة التداول: قائمة التداول التي يتم تداول الأوراق المالية فيها.



2- يكون القوائم الواردة في النظام وغير المسجلة أصلاً، المعدلة للمصنعة لها في قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، والقانون  
مادة 50 من رأس المال الفلسطينية رقم (13) لسنة 2004، والقرارات رقم (17) لسنة 2009 بشأن التعامل في العيوضات الأجنبية، بما  
لم يدل القوائم على غير ذلك.

مادة (2)

نطاق التطبيق

- 1- أسرى أحكام هذا النظام على شركات الأوراق المالية المرخصة من الهيئة وفقاً لأحكام قانون هيئة سوق رأس المال والقانونين الأوراق المالية  
والشريعت الفلسطينية منسقين.
- 2- لا تشمل العيوضات الدولية في أسواق أحكام هذا النظام.

مادة (3)

أحكام عامة

- 1- ينظر على شركة الأوراق المالية مسؤولة لتسليم التعامل في العيوضات الأجنبية لتسليمها أو لتسليم الغير قبل التسليم على موافقة الهيئة  
السابقة على ذلك وفقاً لأحكام هذا النظام.
- 2- على شركة الأوراق المالية المسجلة على موافقة الهيئة وفق الفقرة (1) من هذا القانون تأمين الأشخاص بوسيطين معتمدين من الهيئة لتحويلها  
أصولها.
- 3- تكون مسؤولية تسلم وإيداع التعامل في العيوضات الأجنبية حصراً على شركات الأوراق المالية المرخصة من الهيئة والمعتمدة على  
موافقة الهيئة بذلك، وفقاً لأحكام هذا النظام.

مادة (4)

إجراءات معارضة نشاط التعامل في العيوضات الأجنبية

يشترط لفتح الموافقة على معارضة نشاط التعامل في العيوضات الأجنبية لشركة الأوراق المالية، توفر الشروط التالية:

- 1- أن تكون جنسية في دولة مستقرة، ولها تزايد في عيوضات أسرية.
- 2- تيزه ورأس مال أصلي يسجل ويحقق لا يقل عن (2,000,000) الفويتي دينار أردني.
- 3- شعور فريق العمل في هذا النظام.
- 4- بالاشتراك للأحكام الواردة في الفقرات 1-3 الفقرة من هذا القانون في حال أية شركة الأوراق المالية مسؤولة لتسليم التعامل في العيوضات  
الأجنبية، أو لضمان شهيته، أو أن تكون من مؤسسات أو مؤسسات مالية أخرى - يجب توفر الشروط التالية:
- أ. أن تشمل هذه المؤسسات شركة وأصلها الفصحة، عدم تبعية الشركات والمصارف، المصارف والمصارف الأجنبية، أو ضمانات التغطية، أو أي شيء في  
مؤازرة أو أية شروط مالية أخرى.
- ب. أن يكون لديها (1,500,000) الفويتي، وبمستوى كافي دينار أردني منه أو ما يعادلها من العملة الأجنبية وفقاً لأحكام أو أصولها الخاصة.



ج- تخيم شركة مالية غير مملوكة على شركة أخرى المملوكة بنسبة 5% من قيمة متوسط التحويلات الشهرية الواردة لشركة غير مملوكة العقارية المملوكة من قبل شركة أخرى من 7 مليارات دولار من (100,000) مائة ألف دولار أمريكي وما لا يزيد على (500,000) مئتي ألف دولار أمريكي.

### مادة (5)

#### تقديم الطلب

تقدم شركة الأوراق المالية بطلب على الهيئة المعمول على موافقة خطية لممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية، وكالات وفاق التمويل المتعد من الهيئة لاهد التخليد، مرفوعاً به الوثائق التالية:

- 1- البيان القاتليبي لشركة الأوراق المالية على أن يتضمن ماثو أو تسمياً متضمناً بالتعامل في البورصات الأجنبيه.
- 2- إقرار من شركة الأوراق المالية بسلامة الأنظمة والتقنيات الإلكترونية التي تعمل من خلالها بالتربط لتعمل ما يلي:
  - أ- أن تكون الأنظمة ممتدة لدى شخص آخر على الأقل.
  - ب- وجود مختصر عن الشركة الترتيبه لتعامل الإلكتروني.
  - ج- إثبات وجود علاقة تعاقدية بين الشركة المراد للتقريب الإلكتروني وشركة الأوراق المالية، بما يتضمن توديع الشروط القانونية والقبره القانونية بالتشغل، مع الإلتزام إلى آخر تحديث للتقريب، وبإكمال التحديثات الجريده وأسس تطويرها، ومعايير الإلتزام، وأسس لتعامل في حالات تعطل الخبي، وإليه استرجاع المعلومات وحفظ البيانات، وإجراء على استبدالها بشكل يسر وسهل، وأمن، خلال يوم عمل واحد.
- 3- إجراءات العمل الخاصة بالتقريب لطبيعتها فيما يخص إدارة التعامل في البورصات الأجنبية.
- 4- إجراءات الرقابة الداخلية التي تقوم بها شركة الأوراق المالية لضمان الرقابة الداخلية على تعامل عملائها في البورصات الأجنبية.
- 5- وصف لطبيعة عمل البورصات الأجنبية التي سيتم التعامل معها، ووصف أدوات التعامل، وأساليب العمل، والإجراءات التشغيلية والخطط التشغيلية لكل بورصة، إضافة إلى التسم بيان بالأنشطة الإستشارية المتاحة فيها.
- 6- زود الهيئة بكتاب خطية من شركة الوساطة الأجنبية أو البنك الأجنبي الذي لتعامل معه شركة الأوراق المالية في نشاط التعاملات الأجنبية، أو لضمان قابلية، أو في سلع، أو مشتقات، أو أية أدوات مالية أخرى، تسمه تسمان لطبيعة أدوات وأرباح المستثمرين نسبة (100%).
- 7- الإلتزامات التي سيتم توديعها مع أي طرف آخر قائم بشكله، أو لتعامل في البورصات الأجنبية.
- 8- إقرار من المستشار القانوني بماه بأن جميع الألتزامات، وشلا من الشروط المتعد، وقوانينها، إضافة وأحكام التشريعات الترتيد في فلسطين، وهي قديرة التي سيتم لتعامل في بورصتها.
- 9- منح رمز مستخدم وأخرى لأمه الهيئة على جميع القادرات على التعامل المتعدد لدى طالب الترتيب في بورصة التعاملات وتعاملات وتسمات والموثوق.
- 10- إتاحة نسخة من القوائم والمعلومات المتعددة الجديده.
- 11- إتفاق وتلقى أو مخططات أخرى، أو مخططا الهيئة بموجب الترتيبات.



مادة (6)

منع الموافقة على ممارسة النشاط

- 1- للهيئة سلطة الإجراء اللازمة للتعاقب من صحة الترخيصات لتزويد في طلب الموافقة على ممارسة النشاط.
- 2- حتى شركة الأوراق المالية استكمال توريد القيد بالبرقيات المطلوبة وفقاً لطلب ممارسة النشاط خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تاريخها بما هو مطلوب، وبملاذ ذلك يعتبر الطلب كأن لم يكن.
- 3- تصدر الهيئة قرارها بشأن الموافقة أو إرفاق السحب خطياً لمدح الموافقة على ممارسة النشاط خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب.
- 4- تكون الموافقة على ممارسة نشاط مالية بعد تقديم الرسوم القانونية، وأعتبر كسور النساء، مدة كالمدة لعقبات اعتماد الرسوم.

مادة (7)

الإجراءات

- 1- تتقدم العلاقة بين المستثمر وشركة الأوراق المالية للسماح لها ممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية بموجب اتفاقية خطية تكون متوافقة مع أشكال الترخيصات الخاصة بالنشاط.
- 2- يتوجب على كل عميل يرغب في التعامل في البورصات الأجنبية، فتح حساب لدى بورصة فلسطين من خلال شركة الأوراق المالية مسجولة لها ممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية.
- 3- يجب أن تتضمن الاتفاقية المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة البنود التالية كحد أدنى:
  - أ- توضيح المتطلبات المتعلقة بالتعامل في البورصات الأجنبية، بشكل واضح ومبني.
  - ب- طريقة إيفاء الأوامر سواء من قبل المستثمر مباشرة، أو من قبل شركة الأوراق المالية، أو من كتيبها.
  - ج- طريقة تسجيل الملكية في البورصات الأجنبية، وآلية التحويلات المالية ما بين المستثمر وقدمه له.
  - د- المعلومات التي ستقدمها شركة الأوراق المالية، وجميع التكاليف التي يتكدها المستثمر نتيجة التعامل في البورصات الأجنبية.
  - هـ- تحديد الترخيصات الواجبة للتطبيق على تلك التعاملات، والشعائر الخاصة بالتطبيق في الترخيص، وآلية فحص الترخيص، مع وجود الالتزام بالواجب القائم العام في فلسطين.
  - و- طرق إنهاء الاتفاقية.

مادة (8)

التعامل في البورصات الأجنبية من خلال اتحاد مع شركة وساطة أجنبية أو طرف ثالث

- على شركة الأوراق المالية التي ترغب ممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية، من خلال شركة وساطة أجنبية أو أي طرف ثالث الأتي:
- 1- الحصول على موافقة الهيئة على ممارسة ذلك التعامل، في البورصات الأجنبية وفقاً لأحكام هذا النظام.
  - 2- توريد القيد بما يلي:
    - أ- ما يثبت ترخيص شركة الوساطة الأجنبية في البلد الأم.
    - ب- أسماء الجهات المترتبة في العلاقة في الوساطة على شركة الوساطة الأجنبية التي يرغب في التعامل من خلالها.



- ج- نسخة من عقد تقييبي من شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التداول في البورصات الأجنبية وشركة الوساطة الأجنبية، أو أي اتفاقية سيتم توقيعها للقيام بعمليات التداول، موحداً به القوائم ومطابق لكل منهما.
- 3- إيصال المستثمر على إجراءات ومخاطر التداول من خلال طرق ثالث في البورصات الأجنبية، على أن تصدر الهيئة تعليمات عظم إنفاذ القانون مع طرق ثالث، لتأدية ممارسة نشاط التداول في البورصات الأجنبية.
- 4- إصدار الوثيقة لقرابة مالي، حيث أن تصدر على رئيس شركة الوساطة الأجنبية أو مديرها لأية أمور موهوبة تشارك على اشتراكها في مزاياها.

مادة (9)

التزامات شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التداول في البورصات الأجنبية

على شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التداول في البورصات الأجنبية الالتزام بما يلي:

- 1- إيفاء أوفياء عن أصول عملائه وتعاملهم في البورصات الأجنبية لدى المصارف، وكذلك فصل حسابات العملاء المتعاملين في السوق المحلي عن حساباتهم الخاصة بتعاملهم في البورصات الأجنبية على النظام المالي المسموح.
- 2- توفير البيانات والتقارير المتعلقة بالعمليات في البورصات الأجنبية عن تلك الخاصة بالعمليات في السوق المحلي، من خلال إيفاء وتطبيق القواعد المتناسبة على إيفاء المالي وتنظيم العمليات المحاسبية الخاصة بذلك.
- 3- تزويد الهيئة بأية بيانات أو معلومات قد يطلبها عن عمليات عملائها في البورصات الأجنبية.
- 4- إيفاء المستثمر حسب الفوجولة المتعلق بأية تعليمات المباشرة على حسابها في يوم تنفيذها.
- 5- توفير وحفظ جميع الحسابات والإجراءات والأوامر.
- 6- إيفاء كشف حساب تفصيلي كل ثلاثة أشهر كحد أدنى إلى كل عميل، وذلك للتصديقات التي تقدم عليها مبركات مالية أو تعامل ملحق الأضرار الثلاثة السابقة، التي غير مبركة من التعامل في البورصات الأجنبية، وتأسيساً على مبركات مبركة بها، أو وفق الآلية المحددة بالتكليف.
- 7- تزويد المستثمر بتفصيل عن الوثائق المتعلقة بمسألة عند الطلب.
- 8- عدم نشر أي بيانات أو معلومات غير مسموحة عن البورصات الأجنبية.
- 9- إيفاء جميع الإجراءات الثالثة عن تعاملات عملائها التي ترويض في إيفاءها في القواعد المحددة لذلك.
- 10- منح المستثمر الحق في الوصول إلى بياناته ومعلومات حسابها بشكل إلكتروني، عبر التطبيق الإلكتروني المبركة لدى شركة الأوراق المالية.
- 11- توفير مخاطر التداول في البورصات الأجنبية للعملاء بشكل واضح قبل ممارسة عملاء النشاط.

مادة (10)

الأصناف المسموح لها التداول في الصناديق الأجنبية، المعادن الثمينة والمبلغ والمؤقتة أو أي أدوات مبركة أخرى

يعد على شركة الأوراق المالية المسموح لها تقديم خدمة التداول في الصناديق الأجنبية، أو المعادن الثمينة، أو أي مبلغ، أو مؤقتة، أو أي أدوات مبركة أخرى، القيام بما يلي من الأصناف التالية:

- 1- التعامل بأي شكل من الأشكال بالصناديق الإقراضية، أو أية أدوات أو وسائل استثمارية أخرى، تنطبق على القوائم المتصلة.
- 2- تنفيذ عملية التبرار في البورصات الأجنبية المسموح، إلا بعد إيفاء من إيفاء مبركة كلاً، مسموح في مساهمة تنفيذ عملية.



- 3- منح صكاتها عملياً من لوائحه أو من أوراق صكاتها للتداول في البورصة الأجنبية.
- 4- قبول البورصة أية معاملات في البورصة الأجنبية من غير صكاتها أو صكاتها للتقنين لديها عند الأصول.
- 5- تقييد أي معاملات في البورصة الأجنبية دون أمر أو ترخيص مسبق من المستثمر، سواء بصفاء أو من طريق الوكلاء أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو غير الشرائح عبر الإنترنت.
- 6- التعامل مع أي شركة وسيطة أجنبية أو صانعة لشهيرة غير مرخصة من الجهات المختصة في دولها الأم.
- 7- فتح حسابات الترسو، أو حسابات مشتركة.
- 8- تقييد أو إغلاق الأوراق النقدية بأي شكل من الأشكال.
- 9- دفع أو قيد أي مبلغ لأحد أي من صكاتها ما لم يكن ذلك الصلح شديداً لأشكال أي معاملات ضمن نطاق ترخيصها.
- 10- إدارة الصكافة الاستثمارية كالمال.
- 11- مشاركة المستثمر بأرباحه بأي شكل من الأشكال.

مادة (11)

- لكل من خاصة عند التعامل في التعامل الأجنبية وأصحاب العمولة والبيع والشراء أو أي لوائح مالية أخرى.
- لكل من التعامل بالسلع الأجنبية، أو التعامل بالعمولة، أو أي سلع أو مؤشرات، أو أي لوائح مالية أخرى، فإنه بموجب على شركة الأوراق المالية المتعاملة على موافقة من الهيئة لسرية تلك التعاملات برأيه الأتي:
- 1- ألا تزيد قيمة العمولة المتعمولة المتعاملين من طرف شركة الوكيلات الأجنبية بليون من (1) إلى (300) عدد الفصح، على أن يوافق المخرج من حيز الوكيلات المالية وإلى حيز الاستثمار، وشروطه المتناظر المتعمولة في حالات البيع والشراء المتداول.
  - 2- ألا يقل نسبة أداء العميل عن (20%) من رصيده المستثمر المالي والواقع من القوائم المتفرقة والمالية وإلى الأرباح المحترقة، والتي حال الاحتفاظ من عام الفصح، بين العميل له اتفاق ليزداد فاقه فاقه النسبية.
  - 3- بين لشركة الأوراق المالية في ذلك، حسب قيمة التعامل في الأنشطة المتعددة في هذه المادة.
  - 4- التوصل المستثمر مع الصلح بين تقييدهم مراكز مقومة والمتحقق من أرباحهم وأهم ما زاد على حد الحد.
  - 5- يجب على شركة الأوراق المالية عند تعاقب من وفاة المستثمر الذي يتعامل في الأنشطة المتعددة في هذه المادة، إبلاغ الهيئة بالمرامات المتعمولة المتعلقين بالمرامات، وذلك لأنه لا يجوز من التوقيع من وفاة المستثمر، على أن يتم إبرامه نسبة التمويل الأجنبي وفقاً لعمدة عضو الهيئة المتعلقين والأسود، ولا يجوز لشركة أية معاملات أداء فاقه على الأجنبي، كما يجوز على شركة تدبير الهيئة نسبة من الحسابات المتعلقين على الأصول.

مادة (12)

- لكل من دراسة عند التعامل في الأوراق المالية في البورصة الأجنبية
- على شركة الأوراق المالية التسوية لها متعلقة لتسوية التعامل في الأوراق المالية في البورصة الأجنبية المتعلقين بها يلي:
- 1- تسوية في متعلقة على حساب المستثمر بعد التسوية المالي لأمر في البورصة الأجنبية.
  - 2- إصدار الصكيات اللازمة لتلك الحالات المتعمولة المتعاملة بالمرامات على حسابات العميل.



3- في حال وفاة المستثمر الذي يمتلك في الأوراق المالية في الفورصة الأجنبية، فإنه يجب على شركة الأوراق المالية عند تطلبه من وفاة المستثمر، إجراء نسخة التوثيق الأجنبي وفقاً لخدمة مصرف الإيزن المتكاتف وفق الأصول، ويقدم المقدم من له أن يتقدم لدى إحداه في إجراءات التوثيق الأجنبي ما لا يزيد على (30.2%) من قيمة السطقة، كما يتوجب على الشركة تظهير الفوتة نسخة من المستندات المتبادلة وفق الأصول.

#### مادة (13)

##### توجيه ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية

- 1- تلتزم شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية بتعمد الرسوم الضريبية المقررة لخدمات الاستثمار في ممارسة النشاط.
- 2- في حال عدم رغبة شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية، بالاستمرار في ممارسة النشاط فإنه يجب عليها إعلام الهيئة وفق الإجراءات المطلوبة ومنها جازاً، الفوز المسموح لها بممارسة النشاط أمامها، ولا يجوز لها تزييف التزييف عمداً لتعمد الفوز المسموح لها بممارسة النشاط.

#### مادة (14)

##### تطبيق الموافقة على ممارسة نشاط التعامل بالفورصات الأجنبية

- 1- للهيئة تطبيق الموافقة المتعمدة لشركة الأوراق المالية على ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية في حال مخالفة الشركة لأي من شروطيات الأوراق المالية أو التغير بقرائن بشأن التعامل في الفورصات الأجنبية أو مخالفة هذا النظام أو أية تشريعات متفرقة بالتعامل.
- 2- يكون قرار الهيئة بتطبيق الموافقة على ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية لشركة الأوراق المالية، مطلقاً مؤقتاً، حتى لا يزيد على 3- شهور، ويكون قرار الهيئة بتطبيق الموافقة على ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية مطلقاً دائماً، بحيث لا يسمح لشركة الأوراق المالية في ذات التطبيق، الموافقة القيام بكل أعمالها أو جزء منها.
- 3- يمكن عند تطبيق الموافقة على ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية، على شركة الأوراق المالية مقترناً بموافقة المستثمر عليها في هذا النظام لصالح الهيئة، وذلك **تحت إشرافها** بموجب التزاماتها أمام الهيئة والشعب.

#### مادة (15)

##### إعداد الموافقة على ممارسة نشاط التعامل بالفورصات الأجنبية

- 1- للهيئة أو ذات الموافقة المعتمدة لشركة الأوراق المالية على ممارسة نشاط التعامل في الفورصات الأجنبية في أي من الأحوال التالية:
  - أ- إذا تم تعليق شركة الأوراق المالية شريطة أن يوافق المستثمر عليها أن المادة (8) من هذا النظام.
  - ب- تأخر شركة الأوراق المالية عن استكمال عملية التتبع أو التفتيش، وفق أية مدافع مستندة عليها للهيئة.
  - ج- إذا تم إيقاف شركة الأوراق المالية، أو أي من الاستثمارات المستندة إليها بالعمولة أو بارتكاب مخالفة جسيمة أخرى، مخالفاً لأحكام التشريعات التأسيسية.





مادة (18)

التصنيفات لمناقج حسابات

يحق للهيئة تصنيف مناقج حسابات ما عدا غير المناقج المسموح من قبل شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التعامل في البورصة الأجنبية إذا رأت ذلك ضرورياً لإجراء عمليات تقييم معتدلة وذلك حتى تتفق شركة الأوراق المالية.

مادة (19)

أنظمة التقييم

تعتبر شركات الأوراق المالية التي تقوم بتداول التبادل في الأوراق المالية في البورصات الأجنبية على مستوى نظام التعامل بالبورصات الأجنبية مرتبطة بذلك.

مادة (20)

الضوابط

في حال مخالفة أي من أحكام هذا النظام، فلهذه الصلاحية تتخذ الإجراءات التأديبية وفقاً للضوابط الواردة في قانون الأوراق المالية والقرارات الصادرة بتنفيذه، ونظام العقوبات والمخالفات على المتداولين في قطاع الأوراق المالية.

مادة (21)

التدابير التصحيحية

تتخذ الهيئة التدابير والقرارات اللازمة لتعديل أحكام هذا النظام.

مادة (22)

الغاية

يتم كل ما يتوافق مع أحكام هذا النظام.

مادة (23)

الغاية والشكر

على الجهات المستفيدة كافة، كل تبرعاً بصدقاً، كونه أحكام هذا النظام، وبصدقاً، بعد التوقيع أولاً من وزير التجارة في العودة الرسمية.

د. محمد الشاذلي  
رئيس الوزراء





مؤلف الهيئة من الملاحظات الخاصة بمشروع نظام التداول في البورصة الأجنبية

ملاحظات وزارة المالية			
رقم المادة	نص المادة حسب المشروع	الملاحظة والشرح	رد على الملاحظة
16	<p>1- تكافئ الهيئة مقابل الموافقة على معارضة نشاط التداول بالأوراق المالية في البورصات الأجنبية بموجب اتفاقية</p> <p>أ. رسوم موافقة على معارضة النشاط لأول مرة بواقع (200,000) دولار أمريكي بحلول ألف دولار أمريكي</p> <p>ب. رسوم متفرقة بواقع (10,000) دولار أمريكي لإصدار أوراق أمريكي لتسوية معارضة النشاط</p> <p>2- تكافئ الهيئة مقابل الموافقة على معارضة نشاط التداول بالمنتجات الأجنبية، أو إصدار القسود أو أي مبلغ، أو ديون، أو أية أدوات مالية أخرى، بموجب اتفاقية</p> <p>أ. رسوم موافقة على معارضة النشاط لأول مرة بواقع (250,000) دولار أمريكي وبمعدل ألف دولار أمريكي</p> <p>ب. رسوم متفرقة بواقع (50,000) دولار أمريكي لإصدار أوراق معارضة نشاط</p> <p>3- إضافة المتطلبات المالية الواردة في المادة (4) من أحكام هذا النظام، أنه يجب للهيئة وجوب تفرغ مديرها من مجلس إدارة الهيئة بقرار شركة الأوراق المالية المسموح لها ممارسة نشاط التداول في البورسات الأجنبية بتقرير الهيئات المعنية بحالة مستلحج الهيئة وفق ما تشهده مستندات الترافد.</p>	<p>تمت المادة (1/24) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 على أن تكافئ الهيئة الرسوم مقابل الخدمات المالية: '.....' رسوم الإشراف على الشركات والتوكيلات والمستشارين الماليين الذين تقدمون لها الخدمات لإشراقها.....'</p> <p>وتكرر من أن النظام المقترح نص في المادة (16) على الرسوم التي تكافئها الهيئة مقابل الموافقة على معارضة نشاط التداول بالأوراق المالية بموجب الاتفاقية (1/24) إلا أنه لم يفسر على فرض رسوم الإشراف السني وما يخص ألف (1/24) كما يتلوه إضافة هذه الرسوم لتصبح النظام المقترح.</p>	<p>لم يتم الأخذ بالملاحظة</p> <p>تمت المادة (16) في قانونها</p> <p>أ و ب بموجب الاتفاقية (1/24) أي أن فترة حتى رسوم متفرقة لإصدار معارضة النشاط وهي تكافئ رسوم الإشراف السني القانونية في ملاحظة وزارة المالية</p>



ملاحظات وزارة المالية		
المعيار	قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022 بشأن التعامل في البورصات الأجنبية	تحديث مدة الإصدار في القانون لتصبح 2023
الزيادة	مجلس الوزراء استناداً إلى أحكام قانون الأوراق المالية لسنة 2003 وتعديلاته، ولا سيما المادة (70) منه، وبموجب القرار رقم (17) لسنة 2009 بشأن التعامل في البورصات الأجنبية، ولا سيما أحكام المادة (6) منه، وبعد الاطلاع على قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004، وقانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، وقدر بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرنا النظام الآتي:	فصل أولاً في قانون الأوراق المالية رقم (17) لسنة 2004، ومن ثم ضمن على ما هو منصوص عليه في القانون رقم 13 لسنة 2004، وذلك لأهمية التيسير والشفافية إضافةً إلى زيادة على نصيب هيئة سوق رأس المال، وماذا على الصلاحيات الممنوحة لنا قانونياً، وبموجب الصلاحيات الممنوحة، تساماً مع أصول الصياغة المقررة للصحة.
مادة (3) فقرتين (1) و (2)	1- يُعتمد على شركة الأوراق المالية مخرجة نشاطاً للتعامل في البورصات الأجنبية لتسهيلها في تصليب الفرع الفعلي المسجل على موافقة الهيئة المسجلة على ذلك وفقاً لأحكام هذا النظام. 2- تدار شركة الأوراق المالية المفصلة على موافقة الهيئة وفق الفروع (1) من هذه المادة، بتعيين أشخاص طبيعيين مستقلين من الهيئة لإدارة أعمالها.	يُمنح الترخيص للمستثمر "مستثمر" والارروط للزواج ليقوموا بالتسجيل لدى وزارة في التعامل في البورصات الأجنبية بالرجوع إلى نطاق التطبيق لدى ان هذا للتوزيع يبين على شركات الأوراق المالية العريضة لها ممارسة للتعاقد في البورصات الاجنبية، وبطرق لا تتعارض مع أحكام هذا النظام لتعريف الذي يقدم في الشركة -التمثيلية بأحكام النظام- ومع ذلك عند إجراءات طرح بها لشركة إصدار السهم وهي منظمة في العديد من الشركات الأوراق المالية المتعلقة بهذا المعيار. ثم لتسهيل كافة العمل لتصبح المستثمر، كونه المستطاع استخدام في قانون الأوراق



<p>المعامل حيث أن المعامل يسجل بالاشتراك في المعامل قانون الأوراق المالية.</p>			
<p>تم براء المستطوع الا في التملك كالتاليه المملكه (8) وفي التفرغ (3) من المملكه ذكيا. ومن واضعه حيث يوزع بالمعشر التفرغ ان في التملك في الجورسات الاضعية من خلال اى طرف جور شركة الاوراق المالية الترخيصه بممارسه هذا التملك هو التملك بقراب طيه ستالمه وان الإحاطة في تعليمات لتسهيل الاحكام المتعلقه بذلك.</p>	<p>وتدريج المقصود به الطرف الثالث</p>	<p>على شركة الأوراق المالية التي ترهب مساهمة نشاط التملك في الجورسات الاضعية من خلال شركة وساطة اذعية لى اى طرف ثالث التزام بما يلي: 3- اطلاق التملك على اقراب ومخاطر التملك من خلال طرف ثالث في الجورسات الاضعية، على ان تُسفر اجهة تعليمات تملك املك التملك مع طرف ثالث لغايات معاربه التملك التملك في الجورسات الاضعية.</p>	<p>مادة (8)</p>
<p>الصفحة (5) من مشروع نظام نعت حتى تلك التوافقه التي تترجم الشركة لتسهيل نشاط التملك بالجورسات الاضعية، واذق الشركة في طلبها وصف تعليمية عمل الجورسات الاجارية التي سيتم التعلق معها وفي نفس التذكور يكون هذا التملك من ضمن شروط الحصول على التوافقه لممارسه التملك.</p>	<p>يشارة لفق 12 الى المادة (9) منى: اعلى الشركة المرجحة بكون اسماء الشركات والمؤسسات التي تربط في التملك معها في الجورسات الاضعية</p>	<p>مادة (9)</p> <p>التزامات شركة الأوراق المالية المسموح لها معاربه نشاط التملك في الجورسات الاضعية على شركة الأوراق المالية المسموح لها مساهمة نشاط التملك في الجورسات الاضعية التزام بما يلي</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- تملك اموالها عن اوراق مملكته وتملكهاهم في الجورسات الاضعية لدى المصارف، وكافة ائتمن مخدمات عملاء التملك في السوق كدخلي عن مساهمهم المملكه بتملكهم في الجورسات الاضعية على نظام التملك المتعدد.</li> <li>2- تميز التملك والافقر مستندة بتعليمات في الجورسات الاضعية من تلك الخاصة بالتعليمات في التملك المتعدد، من خلال التملك وتصفه كجورساتية على نظام التملك، والتملك التملك المرجحة كالتالي.</li> </ol>	<p>مادة (9)</p>



		<p>3- توريد الهيئة بأية بيانات أو معلومات قد تطلبها عن تعاملات مستاتها في الفورصات الأجنبية.</p> <p>4- إضطرار العميل حسب السياسة المتفق عليها بالمعلومات المتداولة على مساهمة في يوم الثلاثاء.</p> <p>5- توثيق ومطابقة جميع الحسابات والإمدادات والأرباح.</p> <p>6- إرسال كشف حساب العميل كل ثلاثة أشهر كحد أدنى إلى كل مستثمر، وذلك للمعلومات التي تمت عليها حركات مالية أو تعاملات خلال الأشهر الثلاثة السابقة، حتى في وجوده من التعامل في الفورصات الأجنبية، والمضيق حركات أعماله بها، أو وفق الألية المحددة بالاتفاق.</p> <p>7- ترويج العميل بنسبة من التكاليف المتوقعة ومصاريف حد الطلب.</p> <p>8- عدم نشر أي بيانات أو معلومات غير صحيحة عن الفورصات الأجنبية.</p> <p>9- الوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن تعاملات مستاتها التي توسطت في إبرامها في المواعيد المحددة لذلك.</p> <p>10- منح العميل الحق في الوصول إلى بياناته ومعلومات مساهمة بشكل إلكتروني، عبر تطبيق الإنترنت المعتمد لدى شركة الأوراق المالية.</p>	
ملاحظات <b>لجنة</b> الجريدة الرسمية			
الملاحظات العامة			
<p>أولاً: يتم التأكد من سلامة المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتم إصدار الملاحظات القانونية حول الصياغة التشريعية وليس النص علم، كما أن مشروع النظام المعدل إلى أيون الجريدة الرسمية وبالتالي يمكن إصدار الصياغة وفق الأصول الجارية في اليوم.</p>	<p>مشروع النظام بحاجة إلى إعادة صياغة وفقاً لأصول الصياغة التشريعية.</p>		



<p>لم يتم الأخذ بالاعتقاد، كون حواجز التوزيع يتغير في أنه ينظم الاحكام المتعلقة بالتعامل في البورصات الأجنبية، كما ما ينظر بمكافحة غسل الأموال هناك تدرجات خاصة لتعسر عن الجهات المتداخلة ولم تدعيها من خلال التوجه على القطاعات الخاضعة لرقبتها ومن منحتها ترخيصات الأوراق المالية. كما أن تدرجات مكافحة غسل الأموال تسري على شركات الأوراق المالية سواء كانت تتعامل في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية.</p>	<p>لم يتضمن مشروع النظام أي حكم يوزع عقاب القرار بالتكون بشأن مكافحة غسل الأموال</p>
<p>لم يتم الأخذ بالاعتقاد: لأن القرار يقفون المتكبر تناول في إمكانية حظر التعامل بالبورصات الأجنبية واستثناء القطاعات الخاضعة لسلطة حشد وشركات الأوراق المالية الخاضعة لرقبة هيئة سوق رأس المال، ثم اعطى القرار يقفون بموجب نص الإحالة قيام تيسير التوزيع بطريقة سليمة بإصدار الترخيص الذي ينظم موضوع التعامل بالبورصات الأجنبية للقطاعات المستقلة من حظر التعامل وفق أحكام القانون المتكبر.</p>	<p>تم الاستناد في ايجابية المشروع في مادة 6 من القرار يتكون رقم 17 لسنة 2009 بشأن التعامل في البورصات الأجنبية، والقرار في المادة 3 بأنها تنص على: "يتمتع من أحكام هذا القانون، 1. المستثمر العاملة في أراضي السلطة الوطنية والمعرضة من سلطة هذه بقدر كافي تشر في إمكانية اشتراكها في البورصات الأجنبية وفقاً لأحكام قانون سلطة هذه وقانون المصارف، 2. شركات الأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة والسماح لها بممارسة نشاطات وأعمال الوساطة في البورصات الأجنبية من قبل الهيئة وفقاً لأحكام قانون هيئة سوق رأس المال وقانون الأوراق المالية.</p> <p>وهذا استندت المادة 5 شركات الأوراق المالية من تشكيل أحكام القانون، فلهذا لا يعجز الاستناد إليه.</p>
<p>تم الأخذ بالاعتقاد.</p>	<p>يضمن المشروع على مواد تنص على استخدام قانون القروض للتعامل في البورصات الأجنبية من قبل شركة الأوراق المالية، وعلاوة عليه الإطلاع على القرار يتكون رقم 15 لسنة 2017 بشأن معاملات الالكترونية، مراجعة المادة في المشروع.</p>
<p>لم يتم الأخذ بالاعتقاد.</p> <p>لم يتم الأخذ بالاعتقاد، 7 مبادئ القواعد المقررة هي بموجب تصور لاجتياز وأحكام التوجه للقطاع، والتي تشمل أيضاً إعادة التعاقب إلى التهيئة أو اعتماد وفق الأصول.</p>	<p>تضمن المشروع فرض طوابع بترتبة المادة 20 من قانون الإحصاء في نظام الشركات والقواعد على المتعاملين في قطاع الأوراق المالية، وهذا التزم بتعارض مع أحكام المادة 15 من القرار الأساسي التي نصت على 3 جريدة ولا تجوز إلا من</p>



<p>لم يتضمن المشروع مادة إنشاء، لذا لا تقترح أن يدرج إشراك هذه المادة إلى متن التشريع، عداً عن أسلوب الصياغة التشريعية السليمة.</p>	<p>تم الأخذ بالملاحظة.</p>
<p>الملاحظات الموضوعية والشكلية</p>	
<p>التعليق وبعد الاطلاع على الفقرة هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004.</p>	<p>تم الاطلاع على الفقرة هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، ومن أن يتم الإشارة إلى تعديلاته، إذ جرى تعديله بموجب قرار بتاريخ 15/1/2009 بتعديل الفقرة هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وعليه يجب إضافة كلمة "وتعديلاته".</p>
<p>التعليق تم الاطلاع في نهاية المشروع على قرار بتاريخ رقم (30) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب، إلا أن هذا التشريع منفي بشكل صحيح بموجب المادة (1/100) من قرار بتاريخ رقم (30) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب وتعديلاته، إذ نصت المادة الأولى من القرار بتاريخ رقم (30) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب وتعديلاته.</p>	<p>تم الاستناد إلى القرار بتاريخ رقم (20) لسنة 2015م لإسحاح قرار بتاريخ رقم (30) لسنة 2022م.</p>
<p>مادة (2) 1- استوي أحكام هذا النظام على شركات الأوراق المالية المرخصة من الهيئة وفقاً لأحكام القانون هيئة سوق رأس المال والقانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بالقياس. 2- لا تشجع المصارف العاملة في العمل على أسواق هذا النظام.</p>	<p>باعت هذه المادة نطاق تطبيق المشروع، خصوصاً أنه استناداً للمصنفين من نطاق التحقيق، وعليه فإن ذلك يطرح تساؤلاً: لماذا تم استثناء المصارف من نطاق التطبيق في حين أن قانون التشريع جاء عاماً ينظم موضوع التعامل في الفروع الأجنبية كما أن المادة (123) من القرار بتاريخ رقم 17 لسنة 2019 بشأن التعامل في الفروع الأجنبية سمح للمصارف أن تتعامل في الفروع الأجنبية.</p>
<p>مادة (4/أ) 4- والإشارة لأحكام الفقرة في الفقرة 1-4 الواردة في هذه المادة، في حال زيادة - كما أوردت المادة السابقة - نشاط التعامل في العملات الأجنبية.</p>	<p>سواءً كانت الفروع موجودة في الخارج أو في الداخل، في الفروع الأجنبية، بما أنها يجب أن يكون لها مقرها في قطر.</p>



<p>استوردها؟ وماذا كان عامراً إذا لم يكن أن يتم أية كاتلة لديها كثيرة مود وبعدها ومحصراً مطولة مدة ممارسة لشركة المالية التعامل في قورصة الأوبية.</p>	<p>أو المعلن للخدمة، أو أي منتج، أو مؤتمتات، أو أية أدوات مالية أخرى، يجب توفر الشروط التالي: ج- تقدم كاتلة مالية عبر منطقة على شرط لأمر الهيئة، بنسبة 95% من قيمة متوسط المبيعات الشهرية الواردة للشركة عبر حساباتها البنكية المتداولة من كل عام، على أن لا يقل مبلغ الكاتلة عن (100,000) ستة ألف دينار أردني وما لا يزيد على (500,000) خمسمائة ألف دينار أردني.</p>	
<p>أو يتم الأعد والمعاملة، وأن شركة الأوراق المالية نفسها، تطلب هي أيضاً شركة أوراق مالية مخصصة من هيئة سوق رأس المال، ولها دفتر من حيث المتفق لدى الهيئة من حيث المتداول دون التفرغ على المتداول المالية أو المحاسبة التي لا يتخرج لها، وأية معاملات، ومراجعات، والإنهاء في الوقتي الواردة في هذا المرسوم.</p>	<p>عطلت هذه المادة الوقتي التي يجب على شركة الأوراق المالية تقديمها للحصول على موافقة من الهيئة، إلا أنها تفرح أن يتم للشروط تقديم عقد التأمين والمطال المتعلق بالشركة، كما تفرح أن يتم للشركة تقديم شركة الأوراق المالية خطة لإدارة المتداول دون التفرغ على المتداول المالية أو المحاسبة التي لا يتخرج لها، وأية معاملات، ومراجعات، والإنهاء في الوقتي الواردة في هذا المرسوم.</p>	<p>المادة (5) تخيير المالك</p>
<p>المستشار القانوني للشركة.</p>	<p>تلتزم هذه المادة أن تقوم شركة الأوراق المالية بتقديم تقرير من المستشار القانوني، بأن جميع الاتفاقيات والمعاملات المعمور، وبأنه أو توثيقه منطقة مع الاتصوبات السابقة، وكان هناك شواهد، المستشار القانوني تابع لمن؟ ومن يقوم بتعيينه لتقديم هذه الخدمة؟</p>	<p>مادة (8/5) تلتزم شركة الأوراق المالية بتقديم خطي للهيئة للحصول على موافقة الهيئة لتسهيل التعامل في القورصات الأوبية، وذلك وفق التوضيح الآتية من الهيئة لها، لتتأكد، مبرحاً به فترتان التالية: 8- تقرير من المستشار القانوني يوضح بأن جميع الاتفاقيات والمعاملات المعمور، وبأنه أو توثيقه منطقة مع الاتصوبات السابقة، وكان هناك شواهد، المستشار القانوني تابع لمن؟ ومن يقوم بتعيينه لتقديم هذه الخدمة؟</p>
<p>بموجب ايراد الفقرة الإزلية في المعاملات الأوبية كإجراء من شأنه زيادة الشفافية، وأصبحت منذ هو بيع المشتقة</p>	<p>مادة (11) بعد، على شركة الأوراق المالية عند تعطلها من وفاة العميل الذي يتعامل في الإزلية، إيمان الهيئة بضرورة اعتمادها لتوثيق العميل لها، خلال ثلاثة أيام بعد من البيع تحت</p>	<p>مادة (11) ومادة (12)</p>





<p>وإضافة بذلك كامل حرمها من فروعها الأخرى.</p> <p>كما أن المستثمر يقوم ببيع العمولة بذلك مسبقاً حال اقتراح وإقرار الصفقة (التراد) والبيع على العميل من العميل بالأسهم التي للعمولة يتم دفعها عند التراد وبعد البيع يقوم ببيع العمولة أيضاً مرة أخرى وعليه اعتمدت الهيئة التدقيق المسبق للعمولة في حالة التعامل في العمولات وتسمح الأمانة بتغطية حال صورات لقرينة متوقعة سبباً في حال وفاة المستثمر.</p>	<p>حال كان التعامل في العمولات الأمانية بالصفقات الأجنبية أو الصفقات المحلية أو اسماح أو أية أدوات مالية أخرى، في حين تمتد لمدة 12 على أنه في حال وفاة العميل فإن الشركة تقوم بإجراء تسعة التمويل الأجنبي، ويبلغ 2% من قيمة الصفقة إذا كان التعامل يتم في العمولات الأجنبية عن طريق الأوراق المالية، لذا ما الحد من الاختلاف في الناسي الرسوم في حال وفاة العميل؟</p>	<p>من وفاة العميل، على أن يتم إجراء تسعة التمويل الأجنبي وفقاً لعملة سعر الإزوت الصادر وفق الأصول، ولا تتكافئ الشركة أية صولات نقد التمويل الأجنبي، كما يتوجب على الشركة تسليم الهيئة تسعة من الصفقات المتوقعة وفق الأصول.</p> <p>تمت المادة (12/3) في حال وفاة العميل الذي يتعامل في الأوراق المالية في المؤسسة الأجنبية، فإنه يجب على شركة الأوراق المالية، عند تسلفه من وفاة العميل، إجراء تسعة التمويل الأجنبي وفقاً لعملة سعر الإزوت الصادر وفق الأصول، ومدى التزامه له أن يتكافئ لحد أدنى في إجراءات التمويل الأجنبي ما لا يزيد على (2%) من قيمة الصفقة، كما يتوجب على الشركة تسليم الهيئة تسعة من الصفقات المتوقعة وفق الأصول.</p>	
<p>ويعلق هذا التكميم فقط في شركات الأوراق المالية التي كانت ماضية على ترخيص من الهيئة للتعامل في الأوراق المالية فقط في الأسواق الخارجية قبل إصدار هذا النظام، وكانت قد حققت الترخيص القانوني المسبق لذلك بموجب التشريعات السابقة حالياً، فلا يجوز التنازل من حقوق ملكية كانت لشركات لم تحصل عليها بموجب التشريعات السابقة.</p>	<p>تقارير الشركة التي الإحكام الاتكالية لتوزيع وتوزيعها لم تعقد جميع شركات الأوراق المالية التي تزول عملها مبرمسة مكمياً، لكن يفرح أن يتم تديد فترة رسمية لتتمكن الشركات التي لا تتوافق عليها الشروط من تصويب أوضاعها، وبالأخص فيما يتعلق بالتفاهة المالية بمراسل - بدلاً من استعارة مبرمسة مكمياً، نظراً لأن التوزيع - تدرج شروط وأحكام تضمن سلامة استمرارية عمل شركات الأوراق المالية.</p>	<p>تعتبر شركات الأوراق المالية التي تزول نشاطها للتعامل في الأوراق المالية في العمولات الأجنبية قبل صدور نظام التعامل بالعمولات الأجنبية مبرمسة مكمياً.</p>	<p>مادة (19)</p>